

أهمية توسيع الوعاء الجبائي في استدامة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

*The importance of tax base broadening in the sustainability  
of public budget revenues in Algeria*

بدرالدين حجيرة<sup>1\*</sup>، نبيلة فالي<sup>2</sup>

Badreddine Hadjira<sup>1</sup>, Nabila Fali<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، [badr.bat@univ-setif.dz](mailto:badr.bat@univ-setif.dz) مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي

<sup>2</sup> جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، [Nabila.fali@yahoo.fr](mailto:Nabila.fali@yahoo.fr) مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي

تاريخ النشر: 2024-03-31

تاريخ القبول: 2024-03-18

تاريخ الاستلام: 2024-01-25

**ملخص:**

تمثل الضرائب النسبة الأكبر من مكونات الإيرادات العامة للميزانية، حيث أصبح الحفاظ على استدامة هذه الإيرادات ضروريا من أجل الاستمرار في تغطية النفقات العامة.

تناولت هذه الدراسة أهمية توسيع الوعاء الجبائي في تحقيق استدامة الميزانية العامة وإيراداتها، من خلال خلق أوعية جبائية جديدة وحمايتها من التآكل، من أجل ضمان استمرار النظام الجبائي في تحقيق الحصيلة الجبائية اللازمة لتمويل الإيرادات العامة. وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح توسيع الوعاء الجبائي يؤثر بشكل مباشر في ضمان استدامة إيرادات الميزانية العامة.

**كلمات مفتاحية:** السياسة الجبائية، الميزانية العامة، الإيرادات الجبائية.

**تصنيفات JEL :** H20، H60، E62.

**Abstract:**

Taxes represent the largest component of public revenues for the budget, because maintaining the sustainability of these revenues has become a liability for the continued coverage of public expenditure.

This study discussed the importance of tax base broadening in achieving sustainability of public budget revenues, by creating new tax bases and protecting them from corrosion, to ensure the continuation of the tax system in achieve the tax revenues necessary to support public revenues. The study concluded that the success of tax base broadening directly affects the sustainability of public budget revenues.

**Keywords:** Fiscal Policy, : National Budget, : State and Local Taxation, Subsidies, and Revenue.

**Jel Classification Codes:** E62, H60, H20.

## 1. مقدمة:

تسعى الدولة إلى تلبية الحاجيات العامة من خلال تحضير وإعداد الميزانية، وخلال ذلك يتركز الاهتمام الكبير حول مصادر الإيرادات العامة التي تساهم في تمويل هذه الميزانية. تساهم الضرائب المحصلة غالبا النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، لذلك يحظى الجانب الجبائي بأهمية خاصة في قوانين المالية التي تصدر كل سنة.

يساهم التحصيل الجبائي في تمويل الميزانية العامة في الجزائر بأكثر من 50% من مجموع إيراداتها، وفي إطار محاولة الدولة الحفاظ على استدامة موارد الميزانية، تحاول في كل قانون مالية صادر عنها أن تساهم في تحيين، تعديل وتحسين النظام الجبائي المعتمد لكي يتماشى مع متطلبات كل فترة حسب المتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

يعتبر الوعاء الجبائي النواة الأساسية للضريبة، كما أنه أول مرحلة من مراحل فرض الضريبة التي تنتهي بالتحصيل النهائي لها، وبذلك يصبح الحفاظ عليه من التآكل، والمساهمة في استدامته كمورد رئيسي للإيرادات العامة، أكبر مكسب في المجال المالي والاقتصادي للبلاد.

تحاول الجزائر على غرار باقي دول العالم أن تحمي الوعاء الجبائي من التآكل، كما تحاول إنجاز آلية توسيعه من أجل أن يشمل باقي الإيرادات التي لم يتمكن النظام الجبائي من شملها خاصة إيرادات الاقتصاد الموازي، ويصب كل ذلك من أجل المحافظة على استدامة موارد الميزانية العامة وضمان استمرارية تسيير شؤون الدولة من خلال النفقات العمومية.

### 1.1 إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:  
**ما هي أهمية توسيع الوعاء الجبائي في استدامة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر؟**

واندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يساهم توسيع الوعاء الجبائي في زيادة التحصيل الجبائي؟
- كيف يؤثر توسيع الوعاء الجبائي على تمويل الإيرادات العامة؟
- هل تساهم عملية توسيع الوعاء الجبائي في الحفاظ على استدامة الميزانية العامة؟

### 2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الإصلاحات الجبائية تساهم في توسيع الوعاء الجبائي.
- توسع الوعاء الجبائي يحافظ على الحصيلة الجبائية ويضمن تمويل الميزانية العامة.
- حماية الوعاء الجبائي من التآكل تساهم في استدامة الإيرادات الممولة للميزانية العامة.

### 3.1 أهداف البحث:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تبيان أهمية الجانب الضريبي في استدامة موارد الميزانية العامة للدولة، حيث تهدف إلى دراسة تأثير الضريبة والتعديلات التي تمس النظام الجبائي والوعاء الجبائي على استدامة الميزانية العامة.

### 4.1 أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة في الجانب التنموي خاصة استدامة الإيرادات العامة، والمحافظة على الموارد التي تمول الميزانية العامة، من أجل ضمان استمرارية الدولة في الانفاق العام وتلبية الاحتياجات العمومية. كذلك تعتبر عملية توسيع الوعاء الجبائي والمحافظة عليه من التآكل من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة من أجل التحرر من الاعتماد على الجباية البترولية، كونها موردا من الموارد المعرضة للزوال مستقبلا.

### 2. تأكل الوعاء الجبائي:

يعتبر الوعاء الجبائي المهد الأول للضريبة، فبدون تحديد الوعاء الجبائي لا يمكن فرض الضريبة ولا يمكن تحصيلها للخرينة العمومية. كما يعتبر من أهم المواضيع التي تحظى بالأهمية من طرف مسيري قطاع المالية العمومية، وذلك لكونه المرحلة الأولى والأكثر أهمية خلال فرض الضريبة، حسابها وتحصيلها النهائي.

### 1.2 تعريف الوعاء الجبائي:

كانت القوانين الجبائية منذ منتصف القرن العشرين تولي أهمية كبيرة للحدث المنشئ للضريبة، كونه تاريخ ميلاد الدين الجبائي تجاه الدولة، حيث يميز الحدث المنشئ بين نشوء الدين تجاه الخزينة العمومية وبين فكرة تحصيل الضريبة (Bas, 2007, p31).

يمكن تعريف الوعاء الجبائي من خلال أربعة عناصر (Aboulhassan & all, 1996, p41): العنصر المادي يتعلق بالسلع والخدمات والعمليات التي يحتمل أن تخضع للضريبة، عنصر القياس الذي يخص القيمة، السعر، الكمية والحجم، عنصر طريقة التحديد (التصريح، المعاينة، جزافيا، ...) حيث يتم الاهتمام بطريقة وصول المعلومة للإدارة الجبائية حول المادة الخاضعة للضريبة، وأخيرا عنصر الزمن الذي يتم الاهتمام فيه بالوقت أو الحدث المنشئ للضريبة.

فالوعاء الجبائي أو القاعدة الخاضعة للضريبة هي القيمة المعبر عنها بمبلغ الأعمال الخاضعة للضريبة، وهي نفسها القيمة التي سيطبق عليها معدل الضريبة المحدد بموجب القانون، حيث يجب أن يكون تقدير القاعدة حقيقيا ودقيقا، أي يتم تحديده باتفاق مباشر بين إدارة الضرائب وامتثال المكلفين بالضريبة (linternaute.com).

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف الوعاء الجبائي على أنه الأموال أو المداخل أو الأشخاص، الذين سيتم اعتمادهم في حساب الضريبة طبقا للنظام الجبائي المعمول به، بعد التأكد من

قيمته، نشوئه، وقت نشوئه، وخضوعه قانونا للضريبة طبقا للقوانين الجبائية السارية، من أجل تحقيق الهدف النهائي من الضريبة وهو التحصيل النهائي لها لفائدة الخزينة العمومية.

## 2.2 أهمية الوعاء الجبائي:

هناك علاقة وطيدة بين تاريخ تطور الدولة وتطور الضرائب، فالتغيرات في مفهوم الدولة أدى إلى تغيير مفاهيم الضريبة، والظروف التي تصاحب تحديد الأوعية الجبائية التي تكون مصدرا للضرائب المحصلة لفائدة الدولة، فأصبح هناك عدة أنظمة لفرض الضريبة كالنظام التصريحي الذي كان ولا يزال النظام الوحيد المناسب لإنشاء ضريبة حديثة نظرا للتعقيدات التي تدخل في حساب هذه الضريبة (Bazart, 2000, p20).

أصبح للضريبة أهمية كبيرة في العديد من المجالات أهمها الاقتصادية، المالية والاجتماعية. وأدى الاهتمام الكبير للدولة بالضريبة إلى العمل على إيجاد الطرق والآليات المناسبة للمحافظة على استمرار الدولة من خلال استمرارها في الانفاق العام والمحافظة على استمرارية المرفق العام والخدمات العمومية. لذلك أصبح من المهم البحث المستمر عن الأوعية الجبائية التي تحافظ على استدامة الإيرادات العامة، وبالتالي الحفاظ على استدامة موارد الميزانية العامة.

ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تعتمد عليها الدول في المجال الجبائي، في زيادة الاهتمام بالوعاء الجبائي، خاصة مع ارتفاع معدلات الضريبة وتطور التهرب والغش الجبائي. حيث أصبحت الأنظمة الجبائية تحاول إيجاد الآليات المرنة من أجل الحفاظ على الوعاء الجبائي.

## 3.2 تآكل الوعاء الجبائي:

أدى الاعتماد على تصريحات المكلفين بالضريبة كأساس لنشأة وإخضاع الأوعية الجبائية إلى فتح المجال أمام الممارسات التي تعرض الوعاء الجبائي للتآكل بسبب التهرب الضريبي، الغش الجبائي والنشاط خارج نطاق الأنظمة الضريبية، الأمر الذي أصبح يشكل تحديا بالنسبة لأعوان الإدارة الجبائية من أجل تطبيق الرقابة من أجل استرجاع وحماية الوعاء من التآكل (MAHTOUT, 2019, p137).

يؤدي تآكل الوعاء الجبائي إلى مجموعة متنوعة من الآثار المالية: خسارة الإيرادات الجبائية، تراجع نمو الوعاء الجبائي، زيادة تكاليف الإدارة الجبائية مقارنة بالإيرادات الجبائية، نقص العدالة الجبائية (Alm & all, 1991, p849). لذلك تظهر أهمية محاربة هذه الظاهرة وأهمية ابتكار الآليات والإصلاحات اللازمة للحد من آثارها.

كذلك على الصعيد الدولي، تهتم الدول بالحفاظ على الوعاء الجبائي من التآكل وتحويل الأرباح، حيث تشير هذه الممارسات إلى استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تستخدمها الشركات لتجنب دفع الضرائب من خلال استغلال الثغرات القانونية (Herzfeld, 2017, p05). خاصة وأن معظم الدول النامية تعتمد أساسا على الضرائب في تمويل ميزانياتها العامة، ذلك ما يزيد من خطورة أثر تآكل المصدر الوحيد للإيرادات العامة.

### 3. محاولات الحفاظ على الوعاء الجبائي:

من خلال عرض مختلف الأخطار التي تهدد الضريبة بصفة عامة والوعاء الجبائي بشكل خاص، أصبح من الضروري احداث تعديلات دورية تساهم في معالجة ثغرات التشريعات الضريبية (Oguttu, 2015, p521). لذلك تركزت الجهود في هذا المجال على عدة محاور، يرتبط معظمها بالإدارة الجبائية.

#### 1.3 توسيع الوعاء الجبائي:

غالبا ما تكون الميزانية العامة في أمس الحاجة إلى الإيرادات الجبائية من أجل تغطية النفقات العامة المتزايدة، لذلك تكون هناك دائما محاولات لتوسيع الوعاء الجبائي من أجل النجاح في دمج الاقتصاد الموازي ضمن الحسابات الرسمية للدولة من خلال اخضاعه للضريبة والاستفادة من عائدات جبائية إضافية.

يتيح النظام الضريبي الأكثر اتساعا للدولة تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الإيرادات الجبائية (Nekaa, 2010, p49). حيث تصبح هناك دائما إمكانية وجود تعديلات وتحسينات للنظام الجبائي بكل مرونة دون التأثير على مردوديته المالية.

يعتبر توسيع الوعاء الجبائي مبدأ يعتقد مؤيدوه بأن المعدلات الضريبية المنخفضة تقلل من خسائر التحصيل الجبائي، وحوافز التهرب الجبائي، مشكلا بذلك أحد أسس الإصلاحات الجبائية التي تهدف إلى زيادة كفاءة النظام الجبائي. حيث يوجد طريقتان فقط لتخفيض معدلات الضرائب الهامشية دون خسارة الإيرادات الجبائية، وهما تقليل درجة تصاعدية الضريبة، أو توسيع القاعدة الجبائية (Stiglitz & all, 2018, p919).

العديد من محاولات توسيع الوعاء الجبائي ركزت على مجموعة محددة من المجالات من أجل التمكن من خفض معدلات الضريبة دون التأثير على التحصيل الجبائي. فتوسيع الوعاء الجبائي من خلال فرض الضرائب على الاقتصاد الموازي يتمثل في توسيع نطاق الضرائب لتشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين (Musenga, 2008)، وبذلك الوصول إلى وعاء جبائي حقيقي يمكن أن يعود بإيرادات جبائية مهمة.

كذلك الفرصة المتاحة أمام النظام الجبائي من خلال أصحاب الدخل الضعيف، عبر فرض ضرائب تتناسب مع دخلهم، فهم يشكلون قاعدة واسعة قد تساهم في المشاركة في تحمل العبئ الجبائي (Arowolo, 1968, p323). فلمعدلات الضريبة المنخفضة تأثير إيجابي على الوعاء الجبائي (Callan & all, 2010, p03). خاصة وأنه غالبا ما كانت التخفيضات في المعدلات الضريبية مصحوبة بتوسيع الوعاء الجبائي، بما في ذلك الحد من الإعفاءات وفرض الضرائب على أوعية إضافية (OECD, 1998, p177).

في إطار محاولة توسيع الوعاء الجبائي، يجب على السياسة الجبائية أن تأخذ بعين الاعتبار العدالة الجبائية وقدرة المكلف على الدفع، من أجل تجنب التعارض مع أهداف توسيع الوعاء الجبائي.

### 2.3 محاربة التهرب والغش الجبائي:

المساواة أمام تطبيق القوانين الجبائية، والمساواة في الخضوع للرقابة الجبائية، ضروري بسبب عدم تماثل المكلفين بالضريبة من حيث درجة النزاهة والأخلاق الضريبية (Bazart & Bonein, 2017, p130). لذلك تعتبر محاربة التهرب والغش الجبائيين من أهم السبل نحو الحفاظ على الصورة الجيدة للنظام الجبائي أمام المكلفين بالضريبة، خاصة وأن وجود التهرب أو الغش الجبائي في حد ذاته يعتبر نقصا في العدالة الجبائية بين مختلف المكلفين.

تظهر صعوبة محاربة التهرب والغش الجبائي من خلال لجوء بعض البلدان إلى طرق غير مألوفة في ذلك. حيث تمت الاستعانة بالتبليغات التي يقدمها المكلفون بالضريبة والاستفادة مما تقدمه من معلومات في الكشف والحد من الخسائر التي تهدد الحصيلة الجبائية.

حيث عرفت المادة 6 من القانون الفرنسي رقم 1691-2016 المتعلق بالشفافية في محاربة الفساد الشخص الذي يقوم بالتبليغ على أنه "شخص طبيعي يقوم بالإبلاغ أو الإفصاح، دون تعويض مالي مباشر وبحسن نية، عن معلومات تتعلق بجريمة أو مخالفة أو تهديد المصلحة العامة" (Loi 1691-16, 2016). يعتبر اللجوء إلى الاستعانة بتلك التبليغات المؤشر القوي على صعوبة محاربة التهرب والغش الجبائي، نظرا إلى أن الفساد الإداري أثر على عملية الرقابة الجبائية، من خلال الرشاوى والمحسوبية، فالفساد والتهرب الجبائي يتعاون أصحابه بطريقة تضامنية، مما أدى إلى مقابله بتضامن المكلفين والمواطنين النزهاء مع الإدارة الجبائية من أجل الحد من الظواهر التي تشعروهم بعدم المساواة أمام الإجراءات الجبائية (Buckenmaier & all, 2018, p02).

### 3.3 الامتيازات الجبائية:

تعتبر الامتيازات الجبائية نفقات جبائية، تمنحها الدولة من خلال سياستها الجبائية (Hassoune, 2010, p06)، من أجل تشجيع المكلفين على البقاء ضمن أوعية النظام الجبائي، وتحفيز ادماج أنشطة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي. إلا أن الامتيازات الجبائية التي تمنحها الدولة تؤثر على الموارد الجبائية، لذلك تشكل عبئا على الميزانية العامة للدولة، في حين يصعب التحقق من فعاليتها.

يعتبر التحدي الأساسي المتعلق بالامتيازات الجبائية هو احتمالية توجيه قيمتها إلى الاقتصاد الموازي، حيث يصعب ضمان عدم توجه قيمة الضرائب التي شملها الاعفاء إلى الاقتصاد الموازي وبقائها في المؤسسة المعفاة (Meunier, 2018, p109). إلا أنها تبقى الآلية المفضلة بالنسبة للنظام الاقتصادي من أجل تحفيز الاستهلاك، الاستثمار أو الإنتاج، على أمل أن تحقق هذه النفقات الأهداف والمردود المنتظر منها، سواء في الجانب الاقتصادي أو الجانب الجبائي.

تكمن إذا الآثار السلبية للامتيازات الجبائية في احتمالية استفادة الفئات الغير مستهدفة من تلك الامتيازات (Caiumi, 2011, p09). لا يمكن اللجوء إلى الامتيازات الجبائية من طرف الدولة دون تقييم لفعالية هذه العملية، وذلك بمتابعة الامتثال الجبائي للفئات المستهدفة.

من بين أحد أمثلة تأثير السياسة الجبائية، من خلال الامتيازات الجبائية، يمكن متابعة تطور الوعاء الجبائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم التركيز عليها في التعديلات الجبائية في السنوات الأخيرة من أجل تشجيع المقاولاتية وتحفيز أصحاب الأنشطة الصغيرة على إنشاء مؤسسات تساهم في امتصاص البطالة واندماج الشباب في المجال الاقتصادي الرسمي، بدل التوجه إلى الاقتصاد الموازي.

الشكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات PME المنشأة والمشطوبة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة 2012-2022

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحسن مثال عن دور الامتيازات الجبائية في حماية وتوسيع الوعاء الجبائي، وذلك من خلال استقطاب رؤوس الأموال الصغيرة ودعمها بالقروض البنكية من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة PME، تساهم بعد فترة الاعفاء في تحمل الضغط الجبائي مع الأوعية الجبائية الأخرى، وتساهم بالتالي في تحسين الحصيلة الجبائية وتمويل الميزانية العامة. إلا أن ضمان نجاح هذه التحفيزات والامتيازات الجبائية في إعطاء المردود المنتظر منها في المجال الجبائي، يجب أن يضمنه الرقابة الفعالة على استغلال مبالغ الضريبة الناتجة عن الإعفاءات والامتيازات، من أجل ضمان عدم توجيهها خارج مجال الاقتصاد الرسمي، وتمويل أنشطة في الاقتصاد الموازي.

### 4.3 استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي

تختلف وتتعدد الروابط بين القطاع الموازي والقطاع الرسمي، كونها متعددة الأوجه، نظرا للتنوع الكبير في الأنشطة الخاصة بالاقتصاد الموازي، سواء من حيث طبيعتها أو من حيث شكل التنظيم داخل نفس النشاط (Kanté, 2002, p14). حيث يعتبر الاقتصاد الموازي في الوقت الحاضر قضية سياسية كبيرة تهتم بها السلطات السياسية في العديد من الدول بما فيهم الجزائر، فأهمية هذه الظاهرة تستمد أهميتها من خلال اعتبارها دافعا من دوافع التنمية والنمو الاقتصادي.

في هذا السياق كان للجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية من خلال سياسة التحفيز وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، عبر توفير مناصب عمل رسمية تساهم في امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي (خلفي، 2021، ص27).

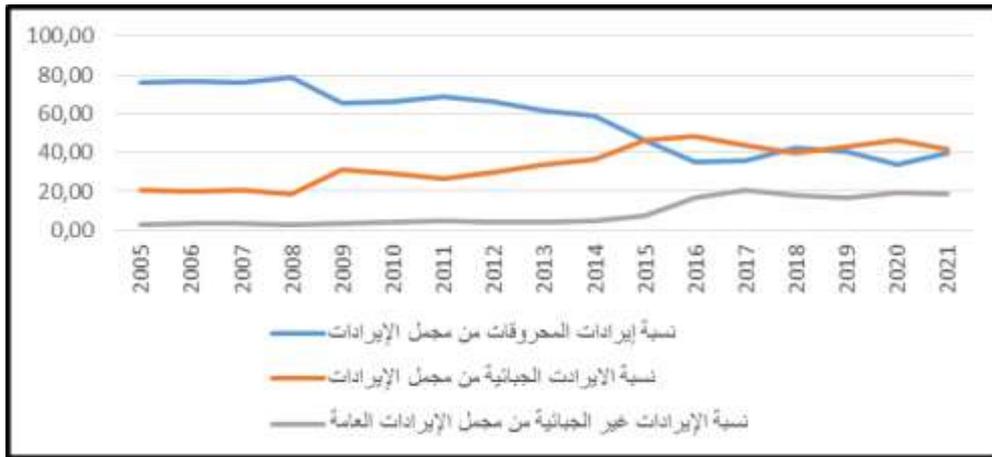
خلال سعي النظام الجبائي استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي، يجب الأخذ بعين الاعتبار الهيكل الاقتصادي والعوامل الاجتماعية، ففي البيئة الاقتصادية للبلدان النامية يجب أن تكون الضريبة بسيطة ومنخفضة السعر وسهلة الإدارة والتحصيل (Arowolo, 1968, p340).

#### 4. أهمية الحفاظ على الوعاء الجبائي في استدامة الميزانية العامة:

من أهم مبادئ الميزانية العامة، التوازن، والذي يتحقق من خلال توازن النفقات على الاحتياجات العامة مع ما هو متوفر من إيرادات عامة تساهم في تكوينها بنسب كبيرة الضرائب والرسوم المختلفة. فضمن استمرار الدولة وضمن نجاح البرامج الحكومية يرجع أساسا إلى ضمان استدامة الميزانية العامة، من خلال المحافظة على مواردها من مختلف أنواع الإيرادات التي توفره البيئة الاقتصادية للبلاد. وفي حالة الجزائر تمثل الإيرادات الجبائية النسبة الأكبر من هذه الإيرادات، الأمر الذي يجعل من الضروري الحفاظ على الوعاء الجبائي المساهمة في توسيعه قدر الإمكان من أجل استمرارية تمويله للميزانية العامة.

#### 1.4 مكونات مصادر الإيرادات العامة:

من أجل معرفة أهمية توسيع الوعاء الجبائي في استدامة الميزانية العامة، من المهم التطرق إلى أهم العناصر التي تمويلها، وفي حالة الجزائر تمثل الإيرادات الجبائية المصدر الأكبر للإيرادات العامة. والشكل الموالي يوضح تطور مصادر الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2021. الشكل رقم (02): تطور مصادر الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2005-2021:



المصدر: من إعداد الباحثين من خلال إحصائيات المديرية العامة للضرائب DGI

من خلال مسعى الجزائر إلى توسيع الوعاء الجبائي، ومن خلال السنوات المالية الأخيرة، يظهر الاهتمام الحقيقي بمحاولة تقليل الاعتماد على عائدات الجباية البترولية، والسعي إلى خلق قيمة مضافة داخلية في الاقتصاد الوطني.

يظهر أثر توسيع الوعاء الجبائي من خلال تناقص نسبة إيرادات المحروقات في تكوين الإيرادات العامة مقارنة بالإيرادات الجبائية، وكذلك التطور الملاحظ على الإيرادات غير الجبائية، والتي شهدت تزايدا مهما في نفس الفترة. النتائج الظاهرة من خلال التمثيل البياني تبين الهدف الذي تسعى إليه الجزائر، والذي يتمحور حول التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، والسعي إلى استدامة الميزانية العامة، بعد الأزمة التي شهدتها قطاع المحروقات، والتي أعطت درسا للكثير من الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات المحروقات.

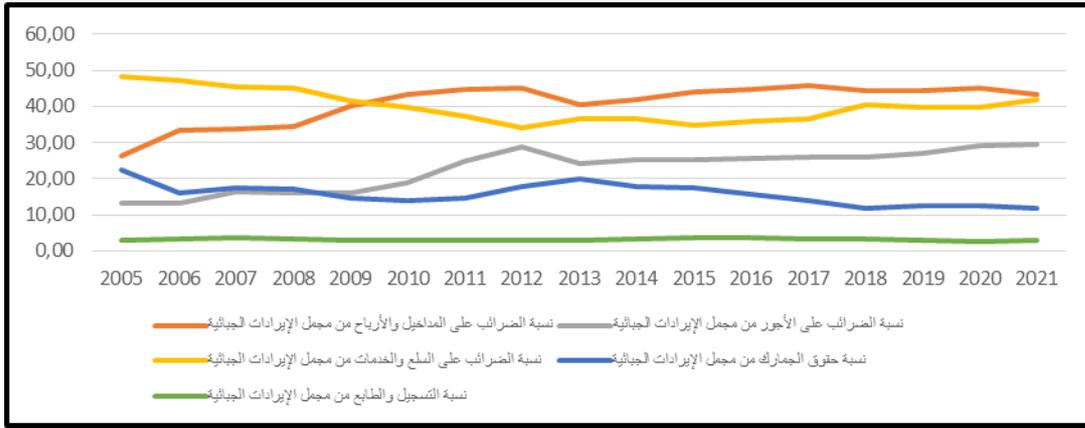
#### 2.4 تطور التحصيل الجبائي في الجزائر:

تعتبر عملية التحصيل الجبائي أهم مرحلة من مراحل فرض الضريبة، كما تمثل النتيجة النهائية لمردودية الوعاء الجبائي، لذلك فإن دراسة التحصيل الجبائي تتطلب تحليل نسب مختلف العناصر المكونة للحصيلة الجبائية.

والشكل الموالي يوضح تطور نسب مكونات الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2005 -

2021.

الشكل رقم (03): تطور نسب مكونات الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2021:



المصدر: من إعداد الباحثين من خلال تلخيص تقارير بنك الجزائر للفترة 2009-2021

تشكل نسبة الضرائب على المدخلات والأرباح الحصة الكبيرة في تكوين الحصيلة الجبائية، إلا أن نسبة الضرائب المحصلة من فئة الأجر والمرتببات تشكل 70% من هذه الفئة، وهذا ما يدل على الاعتماد أكثر على الضرائب السهلة التحصيل على عكس الضرائب والرسوم الأخرى، لأن باقي الضرائب تتعرض لمختلف الممارسات الاحتياالية كالتهرب والغش الجبائيين.

تتناقص الضرائب على السلع والخدمات في تكوين الإيرادات الجبائية، مؤشر حقيقي على صعوبة الحفاظ على هذا الوعاء الجبائي مقارنة بالضرائب والرسوم الأخرى، وذلك يرجع أساسا إلى نقص الآليات الرقابية التي تمنع التلاعب بالتصريحات الجبائية الخاصة بهذا الوعاء.

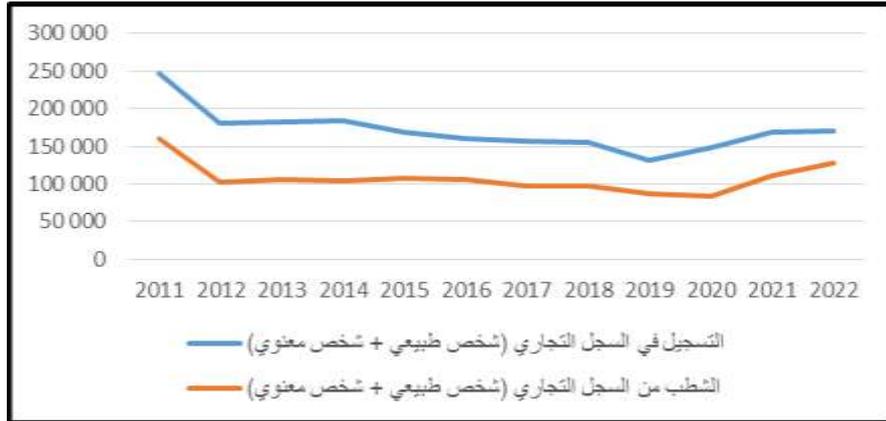
إلا أن مردودية الضرائب على المدخلات والأرباح تعكس توسع الوعاء المشكل هذه الضرائب نتيجة مختلف الامتيازات والتسهيلات الجبائية لمختلف الفئات من أجل تشجيع هذه الأوعية على البقاء ضمن النظام الجبائي، وتقادي تهربها نحو الاقتصاد الموازي، الذي يشكل أكبر تهديد للوعاء الجبائي، وبنجاح تشجيع توسيع الوعاء الجبائي، تظهر الزيادة المعتبرة في الحصيلة الجبائية من هذه الأوعية، وزيادة مساهمتها في تمويل الإيرادات العامة في الميزانية.

#### 3.4 تطور تركيبة الوعاء الجبائي في الجزائر:

يمكن لمكونات السجل التجاري الجزائري توضيح الصورة الحقيقية عن المكونات الحقيقية للوعاء الجبائي في الجزائر، وهذا بتحليل تطور عمليات التسجيل (القيد) في السجل التجاري مقارنة بعمليات الشطب منه. كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (04): تطور عدد حالات إنشاء وشطب سجل تجاري (طبيعي + معنوي) في الجزائر خلال الفترة

:2022 - 2011



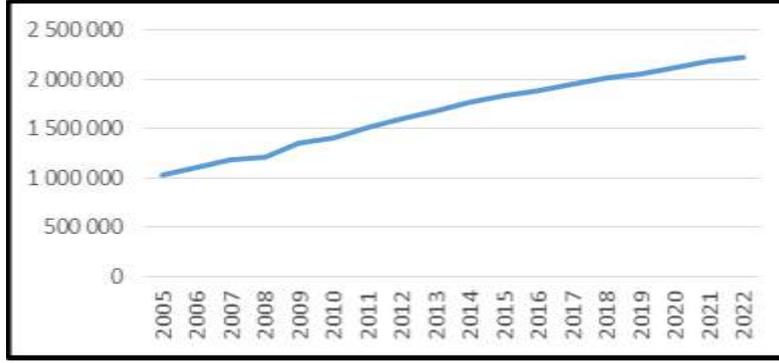
المصدر: من إعداد الباحثين من خلال مؤشرات وإحصائيات السجل التجاري الجزائري 2010 - 2022 خلال السنوات الأخيرة تمكنت الجزائر من الحفاظ على استدامة الميزانية العامة من خلال تشجيع استدامة المصادر الحقيقية لمختلف الأوعية الجبائية، ورغم صعوبة المهمة، إلا أن تناسب تطور عدد التسجيلات مع عدد حالات الشطب من السجل التجاري يبين القدرة على المحافظة، على الأقل، على الوعاء الجبائي المعتاد، سواء بانتقال رؤوس الأموال والأفراد من نشاط إلى آخر، تبعا لنتائج السياسة الاقتصادية والسياسة الجبائية للبلاد. وبهذا تكون قد حافظت على مستويات الإيرادات الجبائية المضمونة من أجل استمرار تمويل الإيرادات العامة.

وتحاول مع الوقت التحسين من هذه الوضعية من خلال تشجيع دمج أنشطة الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد الرسمي، والنجاح في دعم الوعاء الجبائي والمساهمة في استدامته، من أجل استدامة موارد الميزانية العامة.

والشكل الموالي يوضح تطور العدد الإجمالي للسجلات التجارية في الجزائر خلال الفترة 2005 -

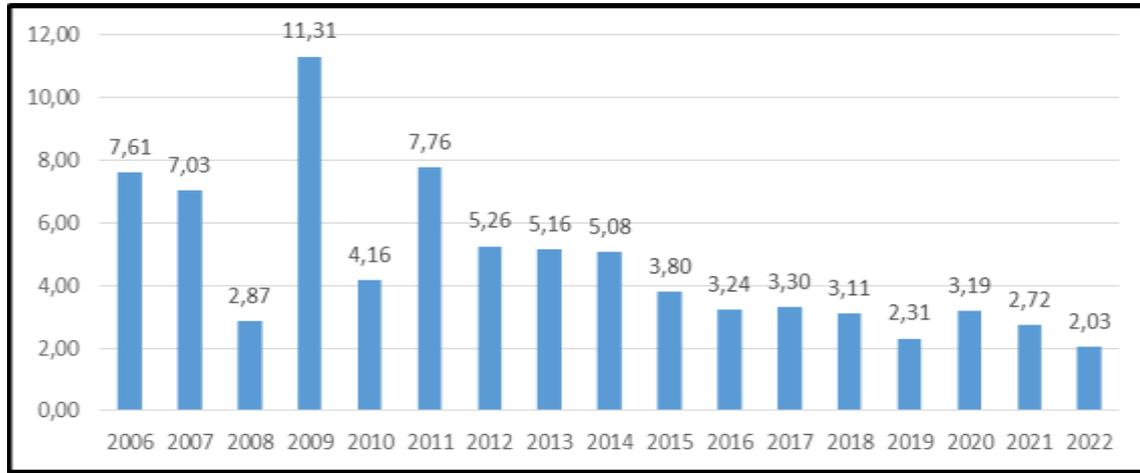
2022.

الشكل رقم (05): تطور العدد الإجمالي للسجلات التجارية في الجزائر خلال الفترة 2005-2022



المصدر: من إعداد الباحثين من خلال مؤشرات واحصائيات السجل التجاري الجزائري 2010 - 2022 من خلال ملاحظة نتائج هذه الاحصائيات، نلاحظ النمو المتزايد في عدد السجلات التجارية في الجزائر في الفترة 2005-2022، وذلك من خلال سياسة الدعم الاقتصادي والامتيازات الجبائية التي يقدمها النظام الجبائي لمختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية، في إطار السعي إلى توسيع الوعاء الجبائي، والمحافظة على مصادر الإيرادات العامة قدر الإمكان. ولكون العدد الإجمالي للسجلات التجارية لا يوضح النتيجة الحقيقية لنمو الوعاء الجبائي، كان من الضروري دراسة نسبة الزيادة في عددها خلال الفترة نفسها، وهو ما يوضحه الشكل (06).

الشكل رقم (06): تطور نسبة نمو عدد السجلات التجارية في الجزائر خلال الفترة 2006-2022:



المصدر: من إعداد الباحثين من خلال مؤشرات واحصائيات السجل التجاري الجزائري 2010-2022 تواجه عملية توسيع الوعاء الجبائي والمحافظة على نفس المستويات من نموها العديد من التحديات، أهمها نقص الوعي الجبائي خاصة بالنسبة لأصحاب أنشطة الاقتصاد الموازي، والذين لا يقومون بالتصريح بوجود أنشطتهم لتفادي دفع الضريبة. من خلال تحليل هذه الاحصائيات، يتبين أن الجهود التي تسعى لتوسيع الوعاء الجبائي تعطي نتائج متواضعة نوعا ما، لكن من السنوات الأخيرة كانت نسب الزيادات في الأوعية الجبائية المختلفة (شخص طبيعي، معنوي) في تناقص.

## 5. مساهمة الوعاء الجبائي في تمويل الميزانية العامة في الجزائر:

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة في تمويل إيرادات الميزانية العامة على الإيرادات الجبائية، من أجل استمرار القدرة على التكفل بالاحتياجات العامة من خلال عملية الانفاق العام. والجدول الموالي يوضح تطور نسبة الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2021. الجدول رقم (01): نسبة الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2005-

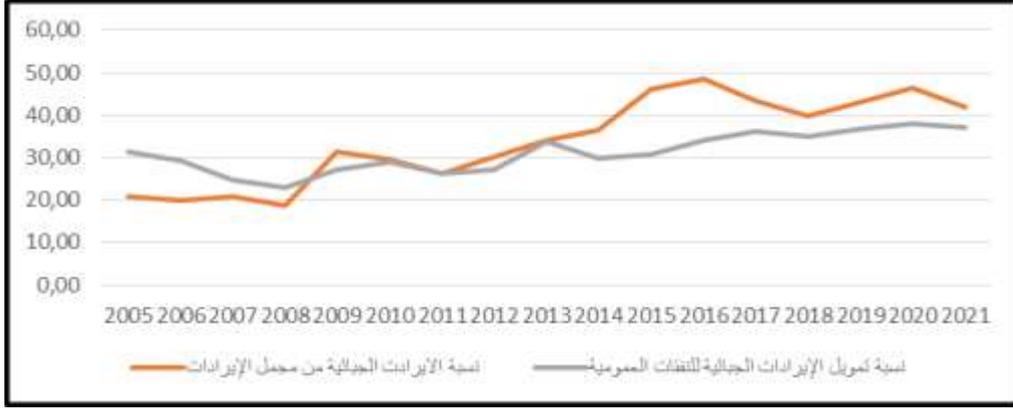
2021:

السنة	مجموع إيرادات الميزانية	الإيرادات الجبائية	نسبة الإيرادات الجبائية من مجمل الإيرادات	مجموع نفقات الميزانية	نسبة تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العمومية
2005	3 082,6	640,4	20,77	2 052,0	31,21
2006	3 639,8	720,8	19,80	2 453,0	29,38
2007	3 687,8	766,7	20,79	3 108,5	24,66
2008	5 190,5	965,2	18,60	4 191,0	23,03
2009	3 672,9	1 146,6	31,22	4 246,3	27,00
2010	4 392,9	1 298,0	29,55	4 466,9	29,06
2011	5 790,1	1 527,1	26,37	5 853,6	26,09
2012	6 339,3	1 908,6	30,11	7 058,1	27,04
2013	5 957,5	2 031,0	34,09	6 024,2	33,71
2014	5 738,4	2 091,4	36,45	6 995,7	29,90
2015	5 103,1	2 354,7	46,14	7 656,3	30,76
2016	5 110,1	2 482,2	48,57	7 297,5	34,01
2017	6 047,9	2 630,0	43,49	7 282,7	36,11
2018	6 826,9	2 711,8	39,72	7 732,1	35,07
2019	6 601,6	2 843,5	43,07	7 725,5	36,81
2020	5 640,9	2 625,2	46,54	6 902,9	38,03
2021	6 586,6	2 761,8	41,93	7 428,7	37,18

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات تقارير بنك الجزائر 2009-2021

يمكن تحليل نتائج الجدول رقم (01) من خلال متابعة تطور قدرة الإيرادات الجبائية على تمويل الانفاق العام في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تطور تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2005-2021:



المصدر: من إعداد الباحثين من خلال معطيات الجدول (01)

تلعب الإيرادات الجبائية دورا هاما في الحفاظ على استمرارية تمويل الميزانية العامة واستدامتها، حيث يظهر ذلك من خلال تطور نسبة تمويل الحصيلة الجبائية لإيرادات الميزانية العامة، وتزايدها المستمر، وهذا من خلال السعي إلى توسيع الوعاء الجبائي، والتركيز على خلق القيمة المضافة من خلال الاقتصاد الوطني.

فتطور نسبة الإيرادات الجبائية يصاحبه تطور وزيادة في نسبة تمويل الميزانية العامة، يدل هذا على التأثير الحقيقي لتوسيع الوعاء الجبائي على استدامة الميزانية العامة، وأهميته في الحفاظ على قدرة الميزانية العامة على تحمل النفقات العامة.

## 6. خاتمة:

تسعى الدولة للمحافظة على استمرارية دورها السيادي من خلال التكفل بإشباع الاحتياجات العامة من خلال الانفاق العام، وبالمقابل تحتاج إلى ضمان استمرار تحصيل الإيرادات العامة من أجل تمويل ميزانيتها السنوية بشكل مستمر.

كما تعمل الإدارة الجبائية على حماية الوعاء الجبائي من التآكل والخروج من رقابتها، كونه النواة الأساسية لفرض الضريبة وتحصيلها نهائيا في حسابات الخزينة العمومية.

تشكل الضرائب والرسوم نسبة كبيرة من الإيرادات العامة في الجزائر، لذلك تحاول الجزائر العمل على توسيع مجال فرض الضريبة بشتى الطرق من أجل تخفيف العبء الجبائي الحالي وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل كذلك أنشطة الاقتصاد الموازي، من أجل النجاح في إيجاد موارد للميزانية بشكل مستمر، لكي تحافظ على استدامة الإيرادات الجبائية، وبالتالي ضمان استدامة الميزانية العامة.

## 1.6 نتائج الدراسة:

- تعتمد الجزائر بشكل كبير في تمويل ميزانيتها العامة على الإيرادات الجبائية الناتجة عن عملية التحصيل الجبائي.

- ساهمت جهود الحفاظ على الوعاء الجبائي من التآكل ومحاولة توسيعه، في الحفاظ على استمرار التحصيل الجبائي الضروري بالنسبة لتمويل الإيرادات العامة.
- يعتبر التهرب والغش الجبائيين أكبر تحد يواجه محاولات الحفاظ على الوعاء الجبائي، وقدرته على تمويل الميزانية العامة بالحصيلة الجبائية.
- يشكل الاقتصاد الموازي فرصة بديلة للنظام الجبائي، وبقاعة أكسجين بالنسبة لعملية توسيع الوعاء الجبائي.
- يزيد نجاح توسيع الوعاء الجبائي من فرص خفض معدلات الضريبة وتخفيف العبئ الجبائي دون التأثير سلبا على الحصيلة الجبائية، وذلك من خلال توسع النظام الجبائي وإخضاع أوعية جبائية جديدة، تساهم في تحمل جزء من الضغط الضريبي الحالي.
- تساهم الامتيازات الجبائية وتبسيط النظام الجبائي والإجراءات الجبائية في تشجيع الاستثمار، إنشاء الشركات والمؤسسات، الإنتاج، والتحول من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي، وبالتالي المساهمة في استدامة موارد الميزانية العامة.

## 2.6 اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى صحيحة، يظهر ذلك من خلال مساهمة التسهيلات والامتيازات الجبائية في تحسين صورة النظام الجبائي، والمساهمة في التقليل من مقاومة الضريبة أو رفضها من طرف المكلفين، وبالتالي المساهمة في استقطاب إيرادات وأوعية جديدة للخضوع إلى القوانين الجبائية والتقليل من ممارسات التهرب والغش الجبائيين، بالإضافة إلى تشجيع التحول من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي.

الفرضية الثانية صحيحة، بالنسبة للبلدان النامية ومنها الجزائر، يتم الاعتماد على الضرائب من أجل تمويل إيرادات الميزانية، ولكون الوعاء الجبائي هو البداية الحقيقية للعملية الجبائية والتي تنتهي بالتحصيل النهائي للضريبة، فإن عملية توسيع الوعاء الجبائي تساهم بشكل مباشر في الحفاظ على التحصيل الجبائي في مستوياته المطلوبة التي تضمن تمويل الميزانية العامة.

الفرضية الثالثة صحيحة، من أكثر المخاطر التي تهدد إيرادات الميزانية واستدامتها، التهرب والغش الجبائي، بالإضافة إلى أنشطة الاقتصاد الموازي. ومنه فكل آلية أو استراتيجية من شأنها حماية الوعاء الجبائي من التآكل نتيجة تلك الممارسات، تساعد على استدامة الإيرادات التي تمول الميزانية العامة.

## 3.6 الاقتراحات:

- يجب الاستعانة بما توفره تكنولوجيا المعلومات في مجال الكشف عن الحدث المنشئ للضريبة ومنه ضمان الرقابة والحفاظ على الأوعية الجبائية من مختلف الممارسات الضارة.
- يجب الاستفادة من التجارب الدولية في مجال فرض استعمال الفاتورة الالكترونية بدل الفاتورة الورقية التي أثبتت عجزها أمام ظاهرتي التهرب والغش الجبائيين.

- يجب الحرص على توجيه الامتيازات والاعفاءات الجبائية إلى الفئات المستهدفة، وضمان عدم تدفق مبالغ الضرائب المعفاة إلى تمويل أنشطة خارج الرقابة الجبائية أو ضمن الاقتصاد الموازي.
- الاستثمار في تنمية الوعي الجبائي لدى المكلف بالضريبة يعتبر اللبنة الأساسية في حماية الوعاء الجبائي من التآكل. وهذا لا يتم إلا نتيجة إحداث إصلاحات على مستوى الإدارة الجبائية والنظام الجبائي ومحاولة تبسيط الإجراءات الجبائية وتخفيف العبء الجبائي على المكلف.
- يجب التركيز على دعم خلق الثروة وخلق القيمة المضافة من خلال الاقتصاد الوطني، وبالتالي المساهمة في تحرير الإيرادات العامة من التبعية لقطاع المحروقات، الذي بدوره يعتبر موردا غير مضمون، ويتنافى مع أسس ومبادئ التنمية المستدامة.
- التركيز على دعم الأنشطة الصغيرة، وتشجيع استمراريتها في المنافسة على المستوى المحلي من أجل ضمان استدامة تمويلها للإيرادات الجبائية.

## 7. الإحالات والمراجع:

- خليفي سامية، عليي نادية. (2021). فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة، المجلد 05 العدد 01.
- Arowolo, E. A. (1968). The Taxation of Low Incomes in African Countries (L'imposition des faibles revenus dans les pays africains)(La tributación de los bajos ingresos en los países africanos). *Staff Papers-International Monetary Fund*.
- C. Bas, Le fait générateur de l'impôt, L'Harmattan, coll. (2007). « Finances publiques ».
- Caiumi, A. (2011). The evaluation of the effectiveness of tax expenditures-a novel approach: an application to the regional tax incentives for business investments in Italy..
- M. Aboulhassan et A. El Bouazzaoui et Yahya Essafi et R. Remmal et A. El Boukri. (1996). La fraude Fiscale, Edition Arabian Al Hilal. ISBN 9981-1698-0-3.
- OECD (1998), Perspectives économiques de l'OCDE, OECD Publishing, Paris, <https://www.oecd.org/fr/economie/perspectives/2088814.pdf>.
- Stiglitz, J. E., Lafay, J. D., & Rosengard, J. (2018). Economie du secteur public. De Boeck Supérieur.
- Bazart, Cécile. (2000). La fraude fiscale : modélisation du face à face Etat-Contribuables. Diss. Université de Montpellier, 2000..
- Musenga Tshimankinda, C. (2008). La fiscalisation de l'économie informelle comme facteur du développement économique de la République Démocratique du Congo; état des lieux et perspectives. UNIVERSITÉ PROTESTANTE. Congo.
- Nekaa, Sihem. (2010). L'impact de la nouvelle réforme fiscal sur la pression fiscale en Algérie, Mémoire de fin d'étude de IEDF Koléa Algérie, spécialité en finances publiques.
- Alm, J., Bahl, R., & Murray, M. N. (1991). Tax base erosion in developing countries. *Economic Development and Cultural Change*, 39(4).
- Bazart, C., Bonein, A. (2017). La force du symbole: Sommes-nous prêts à punir les fraudeurs?. *Revue économique*, (5).
- Buckenmaier, J., Dimant, E., & Mittone, L. (2018). Effects of institutional history and leniency on collusive corruption and tax evasion. *Journal of Economic Behavior & Organization*.
- Callan, T., Keane, C., & Walsh, J. R. (2010). *Base-Broadening Tax Reforms* (No. RB2010/2/4).

- Herzfeld, M. (2017). The Case Against BEPS : Lessons for tax coordination. Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association, Vol. 110. Fla. Tax Rev., 21, 1.
- Kanté Soulye. (2002). Le secteur informel en Afrique subsaharienne francophone, Document de travail sur l'économie informelle. Genève, Bureau international du Travail.
- Meunier, F. (2018). La baisse de l'impôt sur les sociétés et la valeur des entreprises. Revue d'économie financière, (3).
- Oguttu, A. W. (2015). Tax base erosion and profit shifting in Africa-part 1: what should Africa's response be to the OECD BEPS Action Plan?. Comparative and International Law Journal of Southern Africa, 48(3).
- Samir, MAHTOUT. (2019). "Le système fiscal Algérien: Analyse et évaluation des performances du dispositif du contrôle fiscal. Journal of Economic Integration 07, no 04.
- Hassoune, A. (2010). Les tendances actuelles des réformes fiscales orientées vers la modernisation des outils, des pratiques et le développement–l'expérience marocaine'. Séminaire sur la réforme des politiques fiscales axées sur l'innovation et la modernisation des institutions en charge de la collecte et de la gestion du patrimoine public à Tanger (Maroc).
- 22 - Journal officiel France. (2016). Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016 relative à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique, CHAPITRE II De la protection des lanceurs d'alerte, Article 06. Journal N° 0287 du 10/12/2016, texte 2/146.
- 23- linternaute.com, Base d'imposition, le site <https://www.linternaute.fr/dictionnaire/fr/definition/base-d-imposition/> . Consulté le 30/12/2023.